

واقع التطبيق المحاسبي لصيغة السلم وأوجه المعوقات التي تقف حائلاً دون تطبيقه

عبداللطيف الهدى احمد¹ مصطفى ساسي افتوات² منار حسين سلطان³

^{1,3}Surman College of Science and Technology

²Sabratha University

abdalatefa67@scst.edu.ly¹ aftuham@gmail.com² manar_sultan@scst.edu.ly³

الملخص

إن حكمة التشريع الإسلامي في مجال التطبيق المحاسبي لصيغة السلم من خلال معرفة وظيفة التمويل في النشاط الاقتصادي، وبدون ذلك سيكون من الصعب إدراك حقيقة التمويل الإسلامي وأهدافه، فالهدف من تطبيقه هو تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية في التبادل إما بغرض الاستثمار أو الاستهلاك، هو عmad النشاط الاقتصادي، في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ولذلك فإن هذا البحث يلقي الضوء على بعض المعوقات والإجراءات الحاكمة لعقد السلم في المصارف الزراعية بلبيها ليبرهن أن الشريعة الإسلامية الغراء قد نظمت هذا الجانب التمويلي المهم في حياة المجتمع والأفراد وهذا يعتبر مصدر تنمية الثروة وتحقيق الرفاهية لأفراد **المبنية على** هذا الأساس استطاع الباحثون أن يلخص إلى نتيجة غاية في الأهمية مفادها أن أسلوب تطبيق المحاسبي لعقد السلم بالمصرف الزراعي، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الحقيقي، فال碧ع الآجل والسلم يظل الهدف للتأكد من سلامة التمويل بهذه الصيغة الشرعية، وتوافقه مع أصول وقواعد الشريعة الإسلامية والتي تمثل بمصالح المجتمع المادية والمعنوية كل.

Abstract

The wisdom of Islamic legislation in the field of accounting application of the peace formula by knowing the function of finance in economic activity, and without that it would be difficult to realize the reality of Islamic finance and its objectives. , in achieving well-being for the members of society. Therefore, this research sheds light on some of the obstacles and procedures governing the holding of peace in the agricultural banks in Libya to prove that the noble Islamic Sharia has organized this important financing aspect in the life of society and individuals, and this is the source of wealth development and prosperity for the members of society.

Based on this basis, the researchers were able to summarize to a very important conclusion that the accounting method of applying the peace contract in the agricultural bank is directly related to the real activity. In the interests of the community

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد عليه أفضل التسليم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد: يأتي هذا البحث بعنوان واقع تطبيق المحاسبي لصيغة السلم والمعوقات التي تقف دون تطبيقه في المصارف الزراعية، وذلك لتمويل قطاعات النشاط الاقتصادي الزراعي وعليه فقد قدم النظام الاقتصادي الإسلامي القواعد لكل أنواع العلاقات والمعاملات المالية في مجال الملكية والحرية والعدل والضماء وتوازن المصالح الفردية والجماعية بين الحلال والحرام في المعاملات المادية في البيع والشراء والإنفاق والاكتتاب والتمويل والاستثمار.

فإنه يعتبر من أبرز أنواع التمويل بعقد السلم للمشروعات الاستثمارية المختلفة التي تستهدف منها انتاج سلع وتقديم خدمات تحقق مستوى مقبول من الرفاهية لا فراد المجتمع من ناحية، وتلبى متطلبات الممول والمستثمر في ذات الوقت من ناحية أخرى.

حيث هناك عدة أنواع مختلفة من صيغ الصيرفة الإسلامية والتي يفترض أن يكون لها دور كبير في عملية التنمية ومن بينها صيغة الصيرفة لعقد السلم وذلك فإن هذا الجهد المتواضع يسعى إلى التعرف على ماهية السلم وأهم أساليب تطبيقه. (عايدة نخلة رزق الله)

مشكلة البحث:

على الرغم من الانتلاقة المتأخرة للخدمات المالية الإسلامية ضمن مجموعة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية في ليبيا، إلا أن التسابق الذي تشهده المؤسسات في تبني الخدمات التي تشير إلى العديد من التساؤلات حول طرق تطبيقه والمعوقات والإجراءات الإدارية التي تحدّ من نجاح صيغة السلم وقبولها على أنها خدمات مالية بالطريقة الشرعية الإسلامية للمصارف الزراعية وتقع اغلب التساؤلات في غياب الشروط والمتطلبات والضوابط والتي من بينها وجود الهيئة الشرعية والرقابة الشرعية، وتنظيم الإجراءات والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص بما يضمن الصيغة القانونية لتعامل بصيغة السلم، وكذلك تأهيل وتدريب الموظفين علمياً وفنياً وتقافياً على تقديم الخدمات للمواطن من شأنها أن تعطي اطمئنان للعملاء حول شرعيتها حيث تكمن مشكلة الدراسة في حالة غياب الكم من الشروط والمتطلبات والضوابط والإجراءات ان حكمة التشريع الإسلامي في مجال التمويل من خلال معرفة وظيفة التمويل في النشاط الاقتصادي، وبدونه سيكون من الصعب ادراك حقيقة التمويل الإسلامي واهدافه، فالهدف من التمويل هو تسهيل المبادرات والأنشطة الحقيقية في التبادل اما بعرض الاستثمار او الاستهلاك، هو عماد النشاط الاقتصادي في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ولذلك فإن هذا البحث يلقى الضوء على بعض المعوقات والإجراءات الحاكمة لعقد السلم في المصارف الزراعية بليبيا ليبرهن أن الشريعة الإسلامية الغراء قد نظمت هذا الجانب التمويلي المهم في حياة المجتمع والأفراد ليعتبر مصدر تنمية الثروة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

وللإجابة عن هذا السؤال تتخذ هذه الورقة السؤال التالي منهجاً لها.

ما أهم المعوقات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف الزراعية في تمويل العملاء بصيغة السلم؟.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق صيغة الصيرفة الإسلامية (صيغة السلم) في المصارف الزراعية في ليبيا. كما يقرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:-
- التعرف على المعوقات الداخلية والخارجية للإجراءات المحاسبية لبيع السلم.
- التعرف على واقع تطبيق المحاسبى لصيغة السلم في المصارف الزراعية.
- التعرف على المعوقات التشريعية التي تعيق تطبيق صيغة السلم.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث في اعتماد على الأخذ بصيغة السلم للتمويل الإسلامي التي يحكمها مجموعة من المعايير والضوابط بما يكفل تحقيق هذا التمويل الإسلامي التي تقدمه المصارف الزراعية بليبيا كنموذج بديل للتمويل الربوي الذي تقدمه المصارف التقليدية الربوية، ذلك التمويل الذي يقوم على مبدأ المشاركة في العناء والغرم وتنظر أهمية هذا التطبيق في زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الأفراد والذي بدوره يساعد على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة.

فرضيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الفرض الرئيسي التالي:-

- توجد معوقات تحول دون تطبيق صيغة الصيرفة الإسلامية (صيغة السلم) لتحقيق التمويل اللازم لطالبيه في المصارف الزراعية بالمنطقة الغربية، وللحقيق من الفرض الرئيسي تمت صياغة الفرضيات الفرعية التالية:-
- الفرضية الفرعية الأولى: توجد معوقات داخلية تعيق تطبيق صيغة السلم بالمصرف الزراعي.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد معوقات خارجية تعيق تطبيق صيغة السلم بالمصرف الزراعي.

حدود البحث:

سيقتصر البحث على دراسة ومشروعية وبيان صيغة السلم التي تحكم التمويل المالي المشروع التي اقرتها الشريعة الإسلامية الغراء دون التطرق إلى الصيغة التمويل الإسلامية الأخرى.

الدراسات السابقة

- دراسة: محمد الفاتح: (2014) بعنوان: صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الكيفية التي طبقت بها عقود السلم والسلم الموازي وحجم التمويل الذي قدم بطرقها وقضايا تطبيقها، وكذلك التعرف بصورة أدق على مدى كفاءة صيغة السلم والسلم الموازي في تمويل القطاعات الإنتاجية، ومن أهم نتائجه السلم معاملة عالية تعامل بها المسلمين الأوائل خارج حدود الدولة الإسلامية، وتوسيع دائرة تطبيق صيغة السلم ليشمل المجال الصناعي والتجاري لاسترداد كل انواع السلع .
- دراسة: عمر الأشقر ومحمد نعيم ياسين (2014) بعنوان: ضمانات عقد السلم يتناول موضوع الضمانات في عقد السلم والتي توثق حق المسلم "المشتري" وحق المسلم "إليه" "البائع"، ودور الدولة في تأمين التعامل بطريق

السلم، والشرط الجزائري من حيث مشروعيته أو عدم مشروعيته، مع التأصيل له من الناحية الشرعية، وقد أفت ذلك في تصور عمل شركة وساطة بيم السلم.

- دراسة: جمعة حامد يحي (2015) بعنوان: السلم وتطبيقاته المعاصرة ومن أهم أهدافه التأصيل الشرعي لعقد السلم، وتوضيح المشاكل لهذا العقد وذكر الحلول السليمة له وذلك من خلال ايجاد ضمانات شرعية تكفل للإنسان سلامة التعامل بهذه العقد ومن أبرز الأهمية تبين فيه بيان عقد السلم ودوره في تمويل والاستثمار كبديل عن المعاملات الربوية، والتي لها آثارها السلبية، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها بحثه بأن عقد السلم شرع على وفق القياس والقواعد العامة للشرع فهو بيع يجعل فيه التمن ومنها سمي السلم سلماً لتسليم رأس المال فراسل للجلس فتوحة، أبوشعاله (2021) بعنوان: الصعوبات والمشاكل التي تواجه تطبيق صيغ تمويل الصيرفة الإسلامية حيث تهدف هذه الدراسة على المعوقات التي تحول دون تطبيق صيغ المصارف الإسلامية الليبية لصيغ التمويل الإسلامي الازمة لتحقيق التنمية المستدامة وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها توجد مشاكل ومعوقات تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية الليبية وتمثل هذه المعوقات في العنصر البشري ومعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية.

• دراسة: اللافي والبوسيفي (2021) بعنوان: معوقات تطبيق عقدي السلم والاستئناف في المصارف الليبية هدفت الدراسة إلى التركيز على مدى استخدام صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية في ليبيا ، وكذلك تحديد أهم معوقات تطبيق السلم والإستصناع، كما توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن هناك إدراك من قبل الموظفين فروع الصيرفة الإسلامية لأهمية تطبيق صيغ عقدي السلم والاستصناع. كما توصلت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات التي تواجه فروع الصيرفة الإسلامية بالمصارف الليبية وتعد من تطبيق صيغة السلم تمثلت في معوقات وجود القوانين ونقص الصيرفة الإسلامية الضرورية وكذلك ضعف أنظمة الرقابة وعدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وتوصي الدراسة بضرورة خلق القوانين والتشريعات الضرورية لتوفير بيئة مناسبة وكذلك دعم نظم الرقابة وتوفير الاستقلالية التامة لهيئة الرقابة الشرعية.

الإطار النظري للدراسة:

تعريف السلم لغةً واصطلاحاً:

أولاً:- تعريف البيع في اللغة:

يعرف البيع لغة بأنه مصدر مشتق من (باع) وهو مبادلة مال بمال تمليكاً وانتقامه من الباع، لأن كل واحد من المباعين يمد باعه للأخذ والإعطاء ويتحمل أن كل واحد منهمما يباع صاحبه أي يصافحه عند البيع ولذلك سمي البيع صفقة ويقال بعث الشيء بمعنى شريته، وشرى الشيء بمعنى شربته وبعثته، لذلك فهو من الأضداد ومنه قول الحق جل وعلا (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةً وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ [الآية 20 من سورة أى باعوه، ويسمى كل واحد من المتعاقدين بائعاً أو بيعاً، إلا أن العرف قد جرى على أن البائع هو من يبذل

سلعته للمشتري، وقيل أن لغة قريش استعمال باع لمن أخرج من ملكه شيء، وابتاع لمن دخل فيه، وهي وقد اصطلاح عليها العلما. (وهبة الزحيلي، ط2، دار الفكر، بيروت)

تعريف بيع السلم:

السلم هو أن يسلم عوضاً حاضراً، في عوض موصوف في الذمة إلى أجل، ويسمى سلماً، وسلف، ويقال أسلم، وأسلف، وسلف. وهو نوع من البيع ينعقد بما ينعقد به البيع، عليه السلم والسلف، يعتبر فيه من الشروط ما يعتبر في البيع وهو بذل المال عاجلاً على أن يتم السداد في الآجل بأوصاف محددة وضوابط معينة وعرفه الشافعية والحنابلة بقولهم: وعقد على موصوف بذمة مؤجل بثمن مقوض بمجلس عقد، وعرفه المالكية بأنه بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر المسلم لأجل. (صبري محمد خليل / أستاذ فلسفة القيم الإسلامية بجامعة الخرطوم).

مشروعية السلم وأهميته:**1- مشروعية السلم**

بيع السلم جائز ومشروع في الكتاب والسنة والإجماع ومشروعية بيع السلم في الكتاب فقد فسرت به آية وهي قوله تعالى: (بِأَيْمَانِهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَابَّتْ بِدِينِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) الآية 282 من سورة البقرة . ابن عباس رضي الله عنه في تفسير هذه الآية: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأنذن فيه ثم قرأ هذه الآية، أما من السنة فما روى ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله عليه وسلم قد وهم يسألون في الشمار السنة والسنن والثلاث، فقال: (من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم وزن معلوم إلى أجل معلوم)، وفي الإجماع قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز ولأن الناس حاجة إليه لأن أرباب الزروع والشمار والتجارات يحتاجون إلى النفقة على أنفسهم أو على الزروع حتى تتضخم فجوز لهم السلم للحاجة، وقد استثنى عقد السلم من قاعدة عدم جواز بيع المعدوم لما فيه من تحقيق مصلحة اقتصادية للناس (الأبي بكر الجزائري، ط2، 1396 هـ، 1976م).

1- مشروعية السلم في السنة الشريفة:

تبنت مشروعية السلم في السنة الشريفة وورد بذلك أحاديث كثيرة منها ما روى البخاري وسلم عن ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قدم المدينة والناس يسألون في الشمار السنن والثلاثة، فقال صلى الله عليه وسلم أسلف في شيء ففي كيل معلوم وزن معلوم إلى أجل معلوم وجه الدلاله: دل الحديث صراحة على جواز السلف. (محمود مهدي البياتي)

2- أهمية السلم:

هناك العديد من الأسباب التي دفعت لكتابه في هذا الموضوع، وبيان أهميته، ولعل من أبرزها ما يلي:-

- التعرف على هذا العقد من جهة إمكانية توظيفه في الاستثمارات والتنمية.

- التعرف على شروط وضوابط السلم لئلا يقع الإنسان في المحرم أثناء تعامله به العقد.

- ربط كون السلف بيع السلم يساعد الشباب في طموحه، مع قفل أبواب التمويل الربوية، فأكبر مشكلة يعاني منها الشباب في تأسيس مشروعاتهم هو عدم وجود رأس المال إلا بفرض ربوبي، فيأتي عقد السلم لحل هذه الإشكالية، فيأخذ الشاب ثمن الآلة وثمن المواد الأولية، في حالة كونه بائعاً لإنجها .

أركان السلم:

أركان السلم هي الإيجاب والقبول، والإيجاب عند الحنفية والمالكية والحنابلة هو لفظ السلم والسلف والبيع، بأن يقول رب السلم: أسلمت إليك في كذا أو أسلفت، وقال الآخر: قبلت أو يقول المسلم إليه: بعت منك كذا وذكر شرائط السلم، فقال رب السلم: قبلت، وقال زفر والشافعية : لا ينعقد السلم إلا بلطف السلم أو السلف، لأن القياس لا ينعقد أصلاً، لأنه بيع المعدوم، إلا أن الشرع ورد بجوازه بهدين اللقطين . (مرجع السابق ذكره)

ثانياً:- شروط السلم:

-1 يشترط في المباع أن يكون معلوم القدر لأن جهالة المباع التي تفضي إلى المنازعات فيسائر عقود المعاوضات تقضي العقد.

-2 يشترط في المباع أن يكون مما يضبط بالصفات على وجه لا يبقى فيه بعد الوصف إلا تفاوت يسير، فإن كان مما لا يمكن أن تتضبط صفاته فلا يجوز السلم فيه لما في ذلك من جهالة مفاضية إلى المنازعات. يشترط في المباع أن يكون مقدوراً على تسليمه عند حلول أجله، وذلك بأن يغلب على الظن وجوده عند التسليم، فإن لم يكن كذلك لم يصح السلم. يجوز أن يسلم في شيء واحد على أن يقتضيه في أوقات متفرقة أجزاء معلومة.

-3 يشترط في المباع أن يكون ديناً في الذمة، فيكون البائع مطالباً بتسليم المباع عند حلول الأجل على الصفات المشروطة في العقد دون التقييد بأن تكون من إنتاج مصنعيه أو مزرعته الخاصة أو من غيرها.

-4 لا يجوز السلم في سلعة قائمة بعينها إلى أجل محدد لأنه لا يؤمن تفتها وهلاكها قبل الأجل، فيتعذر تسليمها ويكون في ذلك مخاطرة وغرر، ولا يجوز السلم في الأراضي والعقارات لأن وصفها يقتضي بيان موضعها، وإذا ذكر موضعها، تعينت، وهذا يتناقض مع ما اتفق عليه الفقهاء في الذمة (مصطفى بد الله الهمني)

ثالثاً:- تمويل السلم المعاصر:

السلم يلبي الاحتياجات العاجلة للسيولة كما يعطي المسلم إليه (البائع) مرونة في استخدام الثمن وفرصة لتبديل المقابل (المسلم فيه) وتسليمه عند اجله للسلم.(الصادق عبدالرحمن، مؤتمر الخدمات المالية)

علاقة السلم بالبيع:

تنعلق شرائط الانعقاد بجميع مقومات البيع بعد شروط منها ما يلى:-

أ- شرط الصيغة:- يشترط في صيغة عقد البيع الشرائط العامة المطلوبة للإيجاب والقبول.

ب- شرائط العقد في البيع:- يشترط فيم يمارس عقد البيع شرطين هما الاول: الاهلية في البيوع يجب ان يكون عاقلاً مميراً ولا يشترط البلوغ .(عبد المالك عبد العلي كأموي، السلم في الشريعة والتطبيق المصرفى).

ج- شرائط المعقود عليه أي المباع ويشترط في المباع الشروط التالية :-

- أن يكون المبتع موجداً.

- أن يكون مملوكاً في ذاته ولو لغير البائع.

- أن يكون مقدور التسليم.

بالرغم من ما يتمتع به عقد السلم من استجابة ومرنة عاليتين إلا ان تطبيق هذا العقد في المصرف الزراعي يواجه معوقات كثيرة، إما أن تكون هذه المعوقات خارجية خاصة بالعقد واركانه و أخرى تابعة لظروف السوق من جهة ، ومعوقات داخلية من ناحية أخرى منها الإدارية المتعلقة بالترخيص وتدريب العمالة وخيرها وهى كالتالى (بوزيد محمد عبد المنعم، المضاربة وتطبيقاتها في المصادر الإسلامية ط 3، 1993م).

1- عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.

2- المشكلات الإدارية والإجراءات التنظيمية المعقدة المتعلقة بترخيص التشغيل وإنشاء الشركات وممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

محاسبة عمليات السلم والسلم الموازي:

بين معيار السلم والسلم الموازي (المعيار رقم 7) من معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كيفية المعالجة المحاسبية لعمليات السلم والسلم الموازي.

ومن أهم ما تطرق إليه المعيار ما يلى:-

1- رأس مال السلم:

- يتم اثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال النقدي أو العيني (حسب الاتفاق) إلى المسلم اليه.
- تثبت عمليات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس المال السلم من المسلم.

2- خطوات تسلم المسلم فيه:

وهذه الخطوات تتحصر فيما يلى:-

أ- إذا كان المسلم فيه مطابقاً للعقد: يسجل بالقيمة التاريخية.

ب- إذا لم يكن مطابقاً للعقد وتساوت قيمة السوقية أو العادلة مع ما كان عليه:

يسجل البديل بالقيمة الدفترية، أما إذا كانت أقل فيسجل بالقيمة السوقية ويثبت الفرق كخسائر ج - العجز عن تسليم المسلم كلياً أو جزئياً عند حلول الأجل دون إهمال أو تقدير كما في النقاط التالية. (مرجع سبق ذكره

إلا تم تمديد المدة يبقى بنفس القيمة المسجل فيها).

إذا فسخ العقد ولم يسترد رأس المال يسجل ذمم على المسلم اليه.

المعالجة المحاسبية للسلم من خلال اجراء القيود:

1- رأس مال السلم:

يتم أثبات التمويل السلم عند دفع رأس المال السلم النقدي أو العيني (حسب الاتفاق) إلى حساب المسلم اليه ويكون القيد المحاسبي على النحو التالي: (د محمد سمحان ومبarak محاسبة المصادر الإسلامية).

البيان	دائن	مدين
من ح / التمويل بالسلم		...
إلى ح / النقدية أو ح / الحسابات الجارية	

2- تسليم المسلم فيه:

- إذا كان المسلم فيه مطابقاً للعقد: يسجل بالقيمة التاريخية.
- إذا لم يكن مطابقاً للعقد وتساوت قيمة السوقية أو العادلة مع ما كان متفاعليه يسجل البدل بالقيمة الدفترية، أما إذا كانت أقل فيسجل بالقيمة السوقية ويثبت الفرق كخسائر.
- استلام بضاعة بدل البضاعة المتفق عليها بحيث تتساوى قيمتها العادلة مع قيمة البضاعة المتفق عليها ويكون القيد في هذه الحالة كالتالي:-

البيان	دائن	مدين
من ح /بضاعة السلم	
إلى ح /تمويل السلم	

هذا في حالة تسليم بضاعة السلم حسب الموصفات (مطابقة للعقد)

الدراسة الميدانية

أولاً:- بيئه ومجتمع وعينة الدراسة:

- بيئه الدراسة:- تمثل بيئه الدراسة في المصارف الزراعية بالمنطقة الغربية.
- مجتمع الدراسة:- يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمصارف الزراعية بالمنطقة الغربية.
- عينة الدراسة:- نظراً لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع لذلك تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من العاملين بالمصارف الزراعية بالمنطقة الغربية حيث بعد عملية التحكيم قام الباحث بتوزيع عدد (60) استماره على الذين تم اختيارهم من العاملين بالمصارف الزراعية بالمنطقة الغربية . وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (50) استبيان من الاستثمارات الموزعة . والجدول رقم (1) يبين عدد استثمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (1) الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها

نسبة المسترجع %	المسترجع	الموزع
83.33	50	60

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 83.33 % من جميع استثمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة.

ثانياً:- الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات:-

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقاييس الخمسية

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

ثالثاً- اختبار الثبات والصدق :

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق

المحور	م	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
مدى وجود معوقات داخلية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي	1	11	0.721	0.849
مدى وجود معوقات خارجية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي	2	10	0.716	0.846
مدى وجود معوقات تحول دون تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية (صيغة السلم) لتحقيق التمويل اللازم لطالبيه، في المصارف الزراعية بالمنطقة الغربية	3	21	0.771	0.878

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ α () لكل محور من محاور استمارة ولجميع المحاور تتراوح بين (0.716) إلى (0.771) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.846) إلى (0.878) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها

رابعاً- خصائص مفردات عينة الدراسة:

توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبة المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة%
مدير إدارة	7	14.0
رئيس قسم	12	24.0
موظف مالي	16	32.0

18.0	9	موظف إداري
2.0	1	موظف فني
8.0	4	مراجع في إدارة المراجعة الداخلية
2.0	1	مراجع في إدارة التمويل والاستثمار
100.0	50	المجموع

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة مسماهم الوظيفي موظف مالي ويمثلون نسبة (32%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مسماهم الوظيفي رئيس قسم ويمثلون نسبة (24%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مسماهم الوظيفي موظف إداري ويمثلون نسبة (18%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مسماهم الوظيفي مدير إدارة ويمثلون نسبة (14%) من جميع مفردات الدراسة والباقي مسميات إدارية أخرى الوظيفي.

- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة%
دكتوراه	1	%2.0
ماجستير	6	%12.0
بكالوريوس	7	%14.0
ليسانس	12	%24.0
دبلوم عالي	4	%8.0
دبلوم متوسط	20	%40.0
المجموع	50	%100.0

من خلال الجدول (5) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم متوسط ويمثلون نسبة (40%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مؤهلاتهم العلمية لisanس ويمثلون نسبة (24%) من جميع مفردات عينة الدراسة تم ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (14%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (12%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي هم ممن مؤهلاتهم العلمية دكتوراه ويمثلون نسبة (2%) من جميع مفردات عينة الدراسة .

• توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبة المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	6	12.0
من 5 إلى 10 سنوات	2	4.0
من 10 إلى 15 سنة	11	22.0
من 15 إلى 20 سنة	14	28.0
سنة فما فوق	17	34.0
المجموع	50	100.0

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم 20 سنة فما فوق نسبة (34%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن من سنوات خبرتهم من 15 إلى 20 سنة ويمثلون (28%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن من سنوات خبرتهم من 10 إلى 15 سنة ويمثلون نسبة (22%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن من سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة من جميع مفردات عينة الدراسة، الباقى ممن من سنوات خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات ويمثلون نسبة (4%) من جميع مفردات عينة الدراسة وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة لهم خبرة كبيرة مما يجعلهم استماراء الاستبيان بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبيان .

خامسا : - اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

جدول رقم (7) نتائج اختبار ولوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى وجود معوقات داخلية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي

العبارة	m	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالـة المحسـوبة
عدم توفر العناصر البشرية المؤهلة للعمل بالمصارف الزراعية الإسلامية صيغة السلم.	1	3.86	1.178	-4.034	.000
عدم وجود الخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي	2	3.44	1.264	-2.224	.026
عدم وجود المنافسة الكبيرة للمصارف الزراعية لتطوير خدماتها ومنتجاتها	3	4.00	1.030	-4.812	.000
قلة الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المصارف	4	3.80	1.050	-4.152	.000

الدالة المحسوبة	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة	M
				الإسلامية بصيغة الزراعية الإسلامية (صيغة السلم)	
.046	-1.993	1.276	3.38	عدم وجود دورات أو مشاركات في الصيرفة الإسلامية المتعلقة بصيغة السلم	5
.067	-1.830	1.015	3.30	ليس هناك قناعة لإدارة الموارد البشرية في المصرف الزراعي لصيغة السلم.	6
.001	-3.462	1.275	3.74	ليس هناك خطة تدريبية واضحة المعالم.	7
.001	-3.331	1.156	3.64	عدم وجود المعرفة بالمنتجات الإسلامية بين موظفي المصرف	8
.048	-1.975	1.244	3.38	عدم وجود مواصلة واهتمام المصرف بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية لتطبيق عقد السلم.	9
.001	-3.226	1.072	3.56	عدم اهتمام المصرف في تولي عملية التصوير والابتكار الفني لتعبئة	10
.000	-4.903	.989	3.96	هناك قناعة للمشاركة في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية.	11

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أن

- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:
 - عدم توفر العناصر البشرية المؤهلة للعمل بالمصارف الزراعية الإسلامية صيغة السلم.
 - عدم وجود الخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي.
 - عدم وجود المنافسة الكبيرة للمصارف الزراعية لتطوير خدماتها ومنتجاتها.
 - قلة الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية بصيغة الزراعية الإسلامية (صيغة السلم).
 - عدم وجود دورات أو مشاركات في الصيرفة الإسلامية المتعلقة بصيغة السلم.
 - ليس هناك خطة تدريبية واضحة المعالم.
 - عدم وجود المعرفة بالمنتجات الإسلامية بين موظفي المصرف.
 - عدم وجود مواصلة واهتمام المصرف بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية لتطبيق عقد السلم.
 - عدم اهتمام المصرف في تولي عملية التصوير والابتكار الفني لتعبئة.
 - هناك قناعة للمشاركة في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متosteats إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس(3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

- الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارة التالية:

- ليس هناك قناعة لإدارة الموارد البشرية في المصرف الزراعي لصيغة السلم.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى وجود معوقات داخلية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي تم إيجاد متosteats إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) وكانت النتائج كما بالجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:-

الفرضية الصفرية:- المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى وجود معوقات داخلية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس(3)

الفرضية البديلة:- المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى وجود معوقات داخلية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي يختلف معنويًا عن متوسط المقياس(3).

الجدول رقم (9) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى وجود معوقات داخلية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي

الدلالة المحسوبة	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط العام	البيان
.000	7.705	.58899	3.6418	مدى وجود معوقات داخلية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (7.705) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6418) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات داخلية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي وتمثل هذه المعوقات في المعوقات التالية:-

- عدم توفر العناصر البشرية المؤهلة للعمل بالمصارف الزراعية الإسلامية صيغة السلم.

- عدم وجود الخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي.

- عدم وجود المنافسة الكبيرة للمصارف الزراعية لتطوير خدماتها ومنتجاتها.

- قلة الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية بصيغة الزراعية الإسلامية (صيغة السلم).

- عدم وجود دورات أو مشاركات في الصيرفة الإسلامية وال المتعلقة بصيغة السلم.

- ليس هناك خطة تدريبية واضحة المعالم.

- عدم وجود المعرفة بالمنتجات الإسلامية بين موظفي المصرف.
- عدم وجود مواصلة واهتمام المصرف بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية لتطبيق عقد السلم.
- عدم اهتمام المصرف في تولي عملية التصوير والابتكار الفني للتعبئة.
- هناك قناعة للمشاركة في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية.
- مدى وجود معوقات خارجية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي

جدول رقم (11) نتائج اختبار ولوكوسون حول متطلبات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى وجود معوقات خارجية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي

الدالة المحسوبة	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة	m
.000	-4.904	1.020	3.98	عدم وجود البيئة التشريعية والقانونية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي	1
.010	-2.571	1.182	3.50	وجود إجراءات تنظيمية معقدة متعلقة بتراخيص التشغيل وإنشاء الشركات وممارسة العمل المصرفي الإسلامي	2
.016	-2.400	1.264	3.44	تعتبر الحكومة في الدول الإسلامية من أهم المعوقات التي تعترض مسيرة تقديم المصارف الإسلامية، وتحدد من توسعها لعدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة.	3
.000	-4.135	.970	3.72	ضعف التنسيق بين الهيئة الشرعية في المصرف وتوحيد المرجعية الشرعية	4
.001	-3.395	1.108	3.58	يوجد مخاطرة في الأمان المعلوماتي وعدم التغلب على عمليات الاحتيال المصرفي	5
.154	-1.425	1.117	3.24	وجود دور للدولة في تأمين التعامل بطريق السلم لدى المصارف الزراعية	6
.000	-4.471	1.140	3.92	تحديات العولمة: يواجه المصارف الإسلامية الزراعية تتمثل في المنافسة الشرسة من قبل المصارف التقليدية والتي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها	7
.000	-4.301	1.010	3.80	عدم التعاون والتكافف والتحالف بين المصارف الإسلامية مما يظهر، أن هناك نوع من الحسد وبدون أي تحالف سير العمل ويدعم التكافف في مواجهة اقتناص الفرص لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة مما يفقدها وطأة	8

الدالة المحسوبة	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة	م
				القدرة لمنافسة المصارف التقليدية	
.000	-3.504	1.115	3.68	عدم قدرة المؤسسات التعليمية في ليبيا على دعم السوق المصرفي الإسلامي بالأفراد المؤهلين لتشغيل وإدارة المصرف بعد التحول	9
.000	-4.275	1.113	3.84	مشكلات المنظومة القانونية والقضائية، بدءاً من ضعف التشريعات الاقتصادية، وتأخر الفصل في القضايا، لا سيما المالية منها، وضعف مستوى المعاونين من الخبراء المختصين ببحث المسائل الفنية والحسابية	10

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن

- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات المتعلقة بمدى وجود معوقات خارجية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف تقوم بتعزيز البيئة التشريعية والقانونية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.
- وجود إجراءات تنظيمية معقدة متعلقة بترخيص التشغيل وإنشاء الشركات وممارسة العمل المصرفي الإسلامي.
- تعتبر الحكومة في الدول الإسلامية من أهم المعوقات التي تعرقل تقدم المصارف الإسلامية وتحدد توسيعها لعدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة.
- ضعف التنسيق بين الهيئة الشرعية في المصرف وتوحيد المرجعية الشرعية.
- يوجد مخاطرة في الأمان المعلوماتي وعدم التغلب على عمليات الاحتيال المصرفية.
- تحديات العولمة: يواجه المصارف الإسلامية الزراعية تتمثل في المنافسة الشرسة من قبل المصارف التقليدية والتي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها.
- عدم التعاون والتكافف والتحالف بين المصارف الإسلامية مما يظهر، أن هناك نوع من الحسد وبدون أي تحالف يخدم سير العمل ويدعم التكافف في مواجهة اقتناص الفرص لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة مما يفقدها وطأة القدرة لمنافسة المصارف التقليدية.
- عدم قدرة المؤسسات التعليمية في ليبيا على دعم السوق المصرفي الإسلامي بالأفراد المؤهلين لتشغيل وإدارة المصرف بعد التحول.
- مشكلات المنظومة القانونية والقضائية، بدءاً من ضعف التشريعات الاقتصادية، وتأخر الفصل في القضايا، لا سيما المالية منها، وضعف مستوى المعاونين من الخبراء المختصين ببحث المسائل الفنية والحسابية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متosteats إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات:-

الدلاله المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارة التالية:

- وجود دور للدولة في تأمين التعامل بطريق السلم لدى المصارف الزراعية.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارة متوضطة ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى وجود معوقات خارجية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي تم إيجاد متosteats إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع

ثامناً- اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة تم إيجاد متosteats إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:-

الفرضية الصفرية:- المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة:- المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم () نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة

الدلاله المحسوبة	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط العام	البيان
.000	9.705	.47741	3.6552	المعوقات التي تحول دون تطبيق صيغ (الصيرفة الإسلامية) (صيغة السلم لتحقيق التمويل اللازم لطالبيه، في المصارف الزراعية بالمنطقة الغربية

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (9.705) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6552) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات تحول دون تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية (صيغة السلم) لتحقيق التمويل اللازم لطالبيه، في المصارف الزراعية بالمنطقة الغربية حيث أن:-

توجد معوقات داخلية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي. توجد معوقات خارجية تعيق تطبيق صيغ السلم بالمصرف الزراعي.

تاسعاً:- نتائج البحث:.

- 1- عدم قدرة المؤسسات التعليمية في ليبيا على دعم السوق المصرفي الإسلامي بالأفراد المؤهلين لتشغيل وإدارة المصرف بعد التحول.
- 2- عدم توفر العناصر البشرية المؤهلة للعمل بالمصارف الزراعية الإسلامية بصيغة السلم.
- 3- عدم وجود الخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي.
- 4- عدم وجود المنافسة الكبيرة للمصارف الزراعية لتطوير خدماتها ومنتجاتها.
- 5- قلة الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية بصيغة الزراعية الإسلامية (صيغة السلم).
- 6- عدم وجود دورات أو مشاركات في الصيرفة الإسلامية والمتعلقة بصيغة السلم.
- 7- عدم اهتمام المصرف في تولي عملية التصوير والابتكار الفني للتعبئة.
- 8- عدم التعاون والتكافف والتحالف بين المصارف الإسلامية مما يظهر، أن هناك نوع من الحسد وبدون أي تحالف يخدم سير العمل التقليدية.

الوصيات

- 1- توفير العناصر البشرية المؤهلة للعمل بالمصارف الزراعية الإسلامية وذلك من خلال دورات تدريبية للعفلصلقى. إيجاد الخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي.
- 2- تطوير وتقديم كافة الخدمات المصرفية المتخصصة والعمل على امكانية المنافسة الكبيرة للمصارف الزراعية لتطوير خدماتها ومنتجاتها.
- 3- العمل على إيجاد دورات أو مشاركات في الصيرفة الإسلامية والمتعلقة بصيغة السلم.
- 4- توفير دليل خاص بالمنتجات الإسلامية بين موظفي المصرف.
- 5- وجود مواصلة واهتمام المصرف بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية لتطبيق عقد السلم.
- 6- العمل على مشاركة موظفي المصرف والاقتناع التام في دورات متعلقة بالصيرفة الإسلامية.

المراجع

القرآن الكريم:-

- 1- محمود مهدي البياتي / تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي - SPSS الطبعة الأولى - دار الحامد - عمان (2005).
- 2- عايدة نخلة رزق الله - دليل الباحثين في التحليل الإحصائي - الطبعة الأولى - دار الكتب - القاهرة (2002).

- 3 عبد الرحمن الجزيри، صحيح مسلم بشرح النووي - الطبعة الثالثة 1389 هـ 1978 م - دار الفكر - بيروت: للأمام أبو الحسين مسلم بن الحاج بن مسلم القشيري - 34. الفقه على المذاهب الأربع - دار الإرشاد للطباعة والنشر.
- 4 وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي في أسلوبه الجديد، ط2، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- 5 الجزائري، ابوبكر، منهاج المسلم لأبي بكر، ط2، 1396 هـ، (1976).
- 6 عبد المالك عبد العلي كأموي، السلم في الشريعة والتطبيق المعرفي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد 41 ، أبريل.
- 7 صبري محمد خليل، أستاذ فلسفة القيم الإسلامية، بجامعة الخرطوم.
محمد سمحان ومبارك، محاسبة المصادر الإسلامية، دار المسيرة للنشر و